الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٤٧
المعقودة يوم الثلاثاء
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

JAN 17 1991
UN/SA Collection

محضر موجز للجلسة السابعة والاربعين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

فيما بعد : السيد أمزيان (المغرب)
(نائب الرئيس)

البند ٧٩ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) التجارة والتنمية (تابع)

(ج) استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.47
9 January 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57259 ٠٣٦ح(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ٧٩ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) التجارة والتنمية (تابع) (A/45/3 و A/45/15 و A/45/442 و A/45/453 و Add.1 و A/45/565 و A/45/588)

(ج) استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (A/45/695) (تابع)

١ - السيد فالنسويلا (هندوراس) : قال إنه في الوقت الذي يتدهور فيه الوضع الاقتصادي العالمي فإن لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) دورا رائدا يمكن أن يقوم به بوصفه جهاز الجمعية العامة الرئيسي للتداول والتفاوض حول التعاون الاقتصادي الدولي . وقد أكد الاونكتاد في دورته السابعة أن الجميع يجب أن يشاركوا في تحمل مسؤولية تعزيز تنمية البلدان النامية المعجّلة والقابلة للإدامة . كما بيّن بوضوح دعم الاونكتاد للبلدان النامية في مؤتمرين معنيين بأقل البلدان نموا عقدا في باريس في عامي ١٩٨١ و ١٩٩٠ .

٢ - وقد كان للتضخم ولمعالجة التضخم وللانكماش وللديون الخارجية ، وهي المشاكل الرئيسية التي تؤثر على البلدان النامية ، أثر ملحوظ للغاية في خلال الثمانينات ففي أثناء تلك الفترة تباطأ معدل النمو الاقتصادي ومعدل توسع تجارة البلدان النامية وانخفضت أسعار السلع مما أثر تأثيرا سلبيا على الصادرات والإيرادات من العملات الاجنبية . وفقدت البلدان النامية إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان الرأسمالية ، وعوقبت بهذه الطريقة على إعسارها ، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها لإجراء التكيُّفات الهيكلية .

٣ - واستمرت بعض البلدان الآسيوية في تصدير المصنوعات بنشاط . بيد أن هذا لم يحدث في افريقيا أو في أمريكا اللاتينية حيث ظلت الصادرات شديدة التأثر بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار السلع . وعلى الرغم من عوامل معينة بعثت على قدر من التفاؤل مثل انتهاء الحرب الباردة والتغيرات التي حدثت في أوروبا الشرقية فإن التوقعات الاقتصادية تبعث على التشاؤم وزادتها سوءا أزمة الخليج فيُتنبأ بمعدل نمو

(السيد فالنسويلا ، هندوراس)

للناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي قدره ١ في المائة وهو أقل معدل منذ سنة ١٩٨٢ ، ويتوقع نتيجة لذلك زيادة البطالة والتضخم .

٤ - وفي أمريكا اللاتينية سينخفض نصيب الفرد من الناتج للسنة الثالثة على التوالي إلى ما لا يزيد عن ١ في المائة مع محو تدابير التكيف الاقتصادي وانخفاض أسعار الفائدة وخدمة الديون وتدفق الموارد إلى الخارج للمنجزات الاقتصادية لبعض البلدان . وفي افريقيا حيث يُتوقع معدل نمو قدره نحو ٣ في المائة ستستفيد بعض البلدان من ارتفاع أسعار النفط في الفترة الاخيرة لكن ستعاني بلدان أخرى من زيادة تكاليف الواردات الامر الذي سيؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاداتها الوطنية . بيد أن آسيا ستظل تشهد نموا اقتصاديا متسارعا لان عددا كبيرا من بلدان المنطقة قد اكتسب قدرة على إيجاد سبل لمواجهة انخفاض الطلب الخارجي وتقلبات السوق العالمية .

٥ - ومن الجدير بالذكر فيما يتعلق بإعادة تمويل الديون الرسمية للبلدان النامية أن دائني البلدان المدينة قد قاموا قبل إحالتها إلى نادي باريس بمواصلة اشتراط دخولها أولا في اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، وهم بذلك يتسببون في تأخيرات وفي تدهور الحالة المالية للبلد الملتمس . وقد ووفق في مؤتمر تورنتو على أن تعرض على البلدان الفقيرة التنازلات التالية : شطب جزء من رسوم خدمة الدين ، وفترات سداد أطول ، وأسعار فائدة تفضيلية . واعتبارا من شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ استفاد ١٦ بلدا افريقيا وبوليفيا من هذه التدابير . كما استفادت بعض البلدان من ترتيبات البندقية التي نصت على إرجاء مواعيد استحقاق الدفع .

٦ - وإن التدابير التي اتخذها الرئيس ميتران لخفض أسعار الفائدة على القروض التي منحتها فرنسا لاربعة بلدان افريقية واقعة جنوب الصحراء جديرة بالثناء . كما اتخذ الرئيس بوش مبادرة بخفض الديون التي تكبدتها بلدان أمريكا اللاتينية نتيجة لديونها الرسمية المستحقة للولايات المتحدة الامريكية ، وبذا أفرج عن أموال من أجل المشاريع البيئية التي تحتاجها المنطقة بشدة . علاوة على ذلك ، حثت مجموعة الـ ٧ في اجتماعها المعقود في بوسطن نادي باريس ، في جملة أمور على مد فترات السداد للبلدان المدينة . ويجب ألا ينسى في هذا الصدد العمل العظيم الذي قامت به مجموعة الـ ٧٧ للحصول على شروط أفضل لخدمة ديون البلدان النامية .

٧ - فيما يتعلق بالتجارة الدولية تشير التدابير المتعلقة بالتعريفات الجمركية

(السيد فالنسويلا ، هندوراس)

والممارسات التجارية التقييدية مشاكل خطيرة . وقد دعا فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية في تقريره إلى اعتماد معايير وإنشاء مؤسسات فعالة لمكافحة هذه الممارسات الضارة . وفي نفس الوقت فإنه في حين يتركز اهتمام المجتمع الدولي على أزمة الخليج ما زالت مشاكل العالم الاقتصادية الخطيرة دون حل . وهذه الأزمة التي تحدث عملية إعادة توزيع سريعة للدخل يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الاضطرابات الاقتصادية الخطيرة التي يجب بذل الجهود لتلافيها .

٨ - السيد مكدونالد (لجنة الاتحادات الأوروبية) : قال إن اتجاه التجارة العالمية إيجابي للغاية منذ منتصف عام ١٩٨٨ الامر الذي يفيد كلا من البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وقد زادت البلدان النامية حصائل صادراتها من ٤٣٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٦ إلى نحو ١ ٠٥٠ بليون دولار في سنة ١٩٩٠ وحتى البلدان الـ ١٥ الاكثر مديونية قد نجحت في زيادة صادراتها بنسبة ٥٤ في المائة . بيد أنه توجد بلدان لا سيما في أمريكا اللاتينية وفي افريقيا لم تستفد من هذا الوضع .

٩ - وقد سعى الاتحاد الاوروبي إلى مساعدة البلدان النامية على تنمية تجارتها عن طريق آليات وصكوك مثل اتفاقية لومي ونظام الافضليات المعمم والاتفاق العام للتعريفات والتجارة (مجموعة "غات") وجولة أوروغواي وعن طريق إجراء تكييفات هيكلية داخل الاتحاد . وهذه التكييفات لا تتعلق بالسوق الواحدة التي من المقرر إقامتها بحلول عام ١٩٩٣ فحسب بل قد تتعلق أيضا بإصلاح قطاعات معينة للنشاط الاقتصادي وفقا لمبادئ الميزة المقارنة .

١٠ - كما يساعد الاتحاد البلدان النامية عن طريق تقديم المساعدة الإنمائية والتعاون الصناعي وتنمية القطاع الريفي . وهو يعترف بالصلة القائمة بين التجارة وخدمة الديون ، ويعلق أهمية كبرى على قروض التكيفات الهيكلية المتصلة بالديون . وقد بذل جهودا خاصة في افريقيا لتحسين الامن الغذائي وتنمية القطاع الزراعي .

(السيد مكدونالد)

١١ - وقد نقحت اتفاقية لومي في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وتجري حاليا دراسة النظام المعمم للافضليات بهدف تحسينه وتبسيطه . وقد اتخذت تدابير لتقديم مساعدة إلى بلدان أوروبا الشرقية تتضمن مثلا خفض وإلغاء الحصص والارتباط ، وسوف توضع اتفاقات تعاون من النوع المعقود مع الشركاء التجاريين الآخرين . كما تجري دراسة سبل تحسين التعاون مع بلدان البحر الابيض المتوسط . وفيما يتعلق بامريكا اللاتينية ، قدمت مساعدات كبيرة لإنشاء نظام للمدفوعات لامريكا الوسطى ولمنح منتجات معينة من بيرو وكولومبيا وبوليفيا واكودور حق الدخول معفاة من الرسوم الجمركية .

١٢ - وفيما يتعلق بالسوق الواحدة ، سيعتمد قريبا ثلثا التدابير التشريعية التي يتطلبها برنامج السوق الواحدة والتي يبلغ عددها ٢٨٣ وسوف يفيد كثير منها لا المنتجين داخل الاتحاد فحسب بل أيضا المصدرين إليه . وعلى اية حال فإن نظام التجارة الخارجية ، الذي لن يتأثر تأثرا مباشرا بإنشاء السوق الواحدة ، سيصبح اكثر تحررا مع حل المشاكل التي تثيرها الانظمة غير التعريفية المختلفة داخل الدول الاعضاء ، كل على حده . علاوة على ذلك ، فإن كثيرا من الاصلاحات التي يدخلها الاتحاد حاليا على قطاع الخدمات مثلا مفتوحة للتفاوض مع شركاء الاتحاد في التجارة في إطار جولة أوروغواي .

١٣ - والنظام التجاري للاتحاد الاوروبي تحرري جدا فعلا إذ أن يبلغ فيه متوسط معدل التعريفات الجمركية ٤ في المائة ونسب دخول الواردات ١٣,١ في المائة ، وقد ارتفعت هذه النسب بمقدار ٤,٥ في المائة في خلال فترة عشر سنوات . كما أن الاتحاد واحد من اكبر المستوردين في العالم . وفيما يتعلق بالتجارة مع البلدان النامية فإنه في سنة ١٩٨٩ تجاوز معدل نمو الواردات الذي بلغ ١٦ في المائة معدل نمو الصادرات فازداد العجز التجاري للاتحاد الاوروبي مع البلدان النامية . وكان نحو نصف واردات الاتحاد من البلدان النامية منتجات صناعية .

١٤ - ولجعل اقتصاد الاتحاد مواكبا للعالم المتغيّر أجرى الاتحاد تكييفات هيكلية كبيرة في قطاعات مثل الصلب والمنسوجات والزراعة . كما أنه يعمل من أجل زيادة القدرة على التنبؤ في الاقتصاد العالمي من خلال تطبيق مزيج متوازن من السياسات المالية والنقدية غير التضخمية أدى إلى استقرار أسعار الصرف .

١٥ - ومازال الاتحاد شريكا نشطا في مفاوضات جولة أوروغواي ، وبيّن بتقديمه افكارا ومقترحات انه يؤيد اضفاء صبغة تحررية عامة على التجارة لا سيما في ميادين

(السيد مكدونالد)

مثل الخدمات والمنسوجات . وقدم الاتحاد مؤخرا اقتراحا بشأن الزراعة يشمل جميع أنواع الدعم ، بما في ذلك إعانات التصدير . وينبغي أن تطبق عموما قاعدة عامة وألا توضع أنظمة مستقلة لكل جانب من جوانب الدعم الزراعي . وسوف يؤدي خفض الدعم في القطاع الزراعي على النحو الذي اقترحه الاتحاد إلى خفض جميع أنواع الدعم الرئيسية . كما يتضمن الاقتراح تطبيق تعريفات جمركية تبدأ في حالات كثيرة من مستوى منخفض كثيرا عن الرسوم المتغيرة الحالية . وستكون هذه التعريفات خاضعة أيضا لمجموعة "غات" وسوف تخفّض على مدى الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ .

١٦ - وسوف تكون نتيجة الاقتراح تخفيض الدعم الداخلي ورسوم الاستيراد وإعانات التصدير في المستقبل . وقد اقترح الاتحاد أنظمة بشأن المجالات الثلاثة كلها ، كما اقترح ألا تتجاوز إعانات التصدير الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من نفس السلع . وبهذه الطريقة فإنه إذا انخفضت التعريفات الجمركية تنخفض أيضا إعانات التصدير . وكان النموذج الذي قدمه الاتحاد عادلا ومعقولا ويهدف إلى اخضاع السياسات الزراعية المحلية للقيود الدولية الحقيقية وإلى تخفيض الدعم والحماية الممنوحين للقطاع الزراعي .

١٧ - والاتحاد الاوروبي هو أكبر مستورد زراعي في العالم فهو يستورد سنويا ما قيمته ٤٥ بليون دولار من السلع ، أي ما يعادل ٤٠ في المائة من مجموع واردات بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وقد انخفضت صادراته إلى البلدان النامية من ٥٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة من المجموع على الرغم من أن مجموع صادرات الاتحاد من السلع الزراعية قد ظل ثابتا إلى حد بعيد فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . وفي السنوات الاخيرة ازدادت الواردات من البلدان النامية بصورة كبيرة من ٤٩ في المائة إلى ٥٥ في المائة من مجموع الواردات فيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ . كما أن الاتحاد هو أكبر سوق للصادرات الزراعية لشركائه في العالم المتقدم النمو لا سيما الولايات المتحدة الامريكية . وهو أكبر سوق تصدير لنيوزيلندا وثاني سوق تصدير لاستراليا بعد اليابان من حيث كبر الحجم . وهو أيضا أكبر مستورد من البلدان الاوروبية الاخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

١٨ - والاتحاد يقي على الدوام بالتزاماته الدولية وهو يفعل ذلك أيضا في إطار جولة أوروغواي . ومن المؤمل أن تفيد هذه المفاوضات جميع المشتركين ، وأن تعزز نظام التجارة المفتوح المتعدد الاطراف . وأعرب عن مناشدة الاتحاد الاوروبي لسائر الدول الاعضاء أن تكون واقعية وتتصرف على نحو ينم عن الشعور بالمسؤولية وأن تنضم إليه في العمل من أجل نجاح الجولة .

١٩ - السيد راكوتونايفو (مدغشقر) : رحب بالتحليلات الواردة في تقرير الامين العام للاونكتاد (A/45/442) والتي اكدت الصلة الوثيقة بين مشاكل التجارة والمسائل المالية والنقدية ومشكلة الديون . كما اكد اهمية التجارة الدولية بوصفها وسيلة لا غنى عنها للتعاون الاقتصادي من أجل تنمية البلدان النامية .

٢٠ - وأشار إلى جولة اوروغواي التي هدفها الاساسي هو إقامة نظام تجاري متعدد الاطراف أكثر انفتاحا واستقرارا يسهم في تعزيز نمو وتنمية جميع البلدان وقال إن وفده يشعر بالقلق إزاء إمكانية انهيار المفاوضات . فبسبب تضارب المصالح بين الدول التجارية والاقتصادية الكبرى لم يتسن التوصل إلى اتفاقات على قدر كبير من الاهمية للمجتمع الدولي كله . علاوة على ذلك ، لم تعط البلدان الصناعية اهتماما كافيا للمجالات ذات الاهمية البالغة للبلدان النامية مثل المنتجات المدارية والمنسوجات والضمانات والخدمات .

٢١ - كما لم يحرز أي تقدم في المفاوضات المتعددة الاطراف المتعلقة بتدابير الإبقاء على الحالة الراهنة والحل أو في تطبيق مركز الدولة الاكثر فضلية على صادرات البلدان النامية . وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات لوحظ عدد من نواحي النقص الكبيرة فيما يتعلق بالتعريفات ونطاق التطبيق والاليات التي ستنشأ لتحقيق اهداف النمو والتنمية المحددة . وبالنسبة إلى التدابير المتصلة بالملكية الفكرية والاستثمارات فإن موقف البلدان المتقدمة النمو لا يتفق مع نص ولا روح ولاية بونتا دل إستي من حيث أنه يوجد اتجاه نحو حماية حقوق اصحاب الملكية الفكرية واستبعاد أي اعتبار للمصلحة العامة والتنمية الامر الذي يزيد من التبعية التكنولوجية لبلدان الجنوب .

٢٢ - وفيما يتعلق بالاستثمارات فإن من شأن الاقتراحات التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو أن تحرم البلدان المتلقية من حقها في وضع قواعد مالية وضريبية تحكم أنشطة الشركات الاجنبية وأن تفقد البلدان الفقيرة كل أمل في إمكانية النمو داخل إطار يكفل احترام سيادتها واستقلالها . وفيما يتعلق بتجارة السلع الاساسية يتعين اتخاذ تدابير لتحقيق استقرار اسعارها ، ويضطلع الاونكتاد حاليا بعمل مرض في هذا الصدد . وينبغي للجنة السلع الاساسية أن تعزز عقد مشاورات وإنشاء آليات للتعاون بين المنتجين والمستهلكين .

(السيد راكوتونايفو ، مدغشقر)

٢٣ - وأعرب عن تأييد مدغشقر للاقتراح الذي طرح في إطار الأونكتاد لإنشاء مرفق دولي جديد للتمويل التعويضي . وأعرب عن ارتياحه لأن الصندوق المشترك للسلع الاساسية قد بدأ في العمل . وفيما يتعلق بمشكلة أسعار المواد الخام الواردة من افريقيا أعرب عن ترحيب وفده بتقرير فريق الخبراء الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٢٧/٤٣ ، ودعا إلى إنشاء الآليات الاضافية المقترحة في الوثيقة التي تشرح موقف افريقيا المشترك (A/45/591) . وختاما فإن مدغشقر تحث المجتمع الدولي على مراعاة التوصيات المتخذة في اجتماع الخبراء الحكوميين المعقود في نيويورك للنظر في حالة البلدان النامية الجزرية ، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل لصالح هذه البلدان وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٣ .

٢٤ - السيد التميمي (البحرين) : أشار إلى الحالة الخطيرة للبلدان النامية الجزرية ، ورحب بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد دعما للانشطة الإنمائية لهذه البلدان . وقال إنه منذ عام ١٩٧٣ اعتمدت الجمعية العامة عدة قرارات تزيد العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي في هذا المجال . وقال إن البلدان النامية الجزرية تواجه صعوبات خاصة في جهودها الإنمائية لصغر حجمها وأسواقها المحدودة وكذلك للعوامل الجيولوجية والجغرافية الخاصة التي تجعلها شديدة التعرض للكوارث الطبيعية . وأردف قائلا إنه يجب على البلدان المانحة والمؤسسات الدولية ، لا سيما الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أن تزيد المعونة التي تقدمها إلى هذه البلدان .

٢٥ - وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٣ يجب أن تحصل البلدان النامية الجزرية على مساعدة مالية وتقنية تساهلية . وأعرب عن تأييد البحرين للمقترحات الواردة في الوثيقة TD/B/AC.46/2 بشأن التدابير الدولية لدعم البلدان النامية الجزرية . وعلى الرغم من أن هذه البلدان من البلدان المتوسطة الدخل فإن حكوماتها قد خصصت موارد كبيرة للصحة والتعليم والاسكان والرعاية الاجتماعية والهياكل الاساسية . وأعرب عن تأييد البحرين للتوصيات المتخذة في اجتماع الخبراء الحكوميين المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ لا سيما التوصيات المتعلقة بضرورة أن يعقد الأونكتاد اجتماعات خبراء تشترك فيها البلدان النامية الجزرية مع البلدان المانحة والمؤسسات الدولية .

٢٦ - السيد المبروك (الجماهيرية العربية الليبية) : أعاد تاكيد تاييد بلده التام لانشطة الاونكتاد التي تمثل أداة لا غنى عنها لتنمية وتنسيق العلاقات التجارية المتعددة الاطراف . وقال إن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية وتعزيز التعاون فيما بينها يجب أن يكونا من بين الاهداف الاساسية للنظام التجاري الدولي الجديد الذي يتعين انشاؤه ويجب تصحيح الاختلالات الموجودة في النظام التجاري العالمي دون إبطاء وإنشاء نظام تشترك فيه جميع البلدان النامية منها والمتقدمة النمو على حد سواء .

٢٧ - ويجب على جميع البلدان أن تمتنع عن اتخاذ تدابير قد تخل بتوازن هذا النظام . كما يجب عليها أن تمتنع عن اتخاذ تدابير انفرادية أو ثنائية قد تترتب عليها آثار سلبية على التعاون التجاري الدولي . ويجب أن يقوم النظام على توافق السياسات النقدية والمالية والفنية ، ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن توقف تطبيق التدابير الحمائية وأن تخفض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية التي تقف في سبيل الواردات من البلدان النامية .

٢٨ - وإن ليبيا تدين التدابير الترويعية ، السياسية منها والاقتصادية التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو ضد البلدان النامية مثل المقاطعة والحظر وتجميد الموارد والارصدة المالية . وهذه الممارسات تتنافى مع الميثاق والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ، لاسيما القرار ٣١٥/٤٤ ، وتضر باقتصادات البلدان النامية والتعاون الدولي والسير الطبيعي للاقتصاد العالمي .

٢٩ - وفي خلال الثمانينات انخفضت بصورة كبيرة أسعار السلع الاساسية التي تمثل مصدر الدخل الوحيد لبعض البلدان والقوة الدافعة لاقتصاداتها . وتستورد البلدان المتقدمة النمو السلع الاساسية بأسعار منخفضة ، وزهيدة جدا في بعض الحالات ، وتستخدم هذه السلع الاساسية في صنع منتجات صناعية وبعد ذلك تعيد تصديرها بأسعار باهظة . ولهذا السبب يجب أن يبذل أقصى جهد ممكن خلال العقد القادم لزيادة دخول البلدان المصدرة للسلع الاساسية بهدف إقامة توازن في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وإيجاد جو من الاستقرار مؤات للتنمية . وليبيا على ثقة من انه يمكن وضع تدابير إيجابية في خلال الدورة الثامنة للاونكتاد التي ستعقد في شهر حزيران/يونيه ١٩٩١ للاستجابة لرغبات واحتياجات البلدان النامية ووقف تطبيق التدابير التمييزية ضدها .

٣٠ - السيد أوبراين (نيوزيلندا) : قال إنه لسوء الحظ لا يمكن استبعاد احتمالات فشل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية ، ففي خلال المفاوضات التي استمرت أربعة أعوام رُكز على ضرورة تحسين قواعد وأنظمة مجموعة "غات" في مجال الزراعة . ومما يؤسف له أن عددا من البلدان مازال يرفض التسليم بهذه الضرورة . وإن مجموعة كيرنز للبلدان الزراعية التجارية التي تضم نيوزيلندا قد طرحت مقترحات للإصلاح الزراعي يترتب عليها تخفيضات كبيرة في إعانات التصدير والحماية الجمركية والدعم الداخلي . كما قدمت الولايات المتحدة مقترحات مشابهة . بيد أن العروض التي قدمها عدد من البلدان الاخرى لا تفي على الإطلاق بالالتزام المقبول عموما بإجراء تخفيضات كبيرة ومطردة في الدعم والحماية في مجال الزراعة .

٣١ - ومن بين هذه المقترحات غير الملائمة ما قدمه الاتحاد الاوروبي واليابان وجمهورية كوريا . ولم يقدم الاتحاد الاوروبي عرضا مقبولا بشأن إعانات التصدير كما لم يتح أي إمكانيات لكي يزيد المنتجون الزراعيون الاكفاء صادراتهم الى الاتحاد سواء في بداية أو في نهاية فترة الإصلاح . والإصلاحات التي اقترحها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي لا تعدو عن أن تكون مجرد استمرار لبرنامج الإصلاح الحالي الذي لم يفعل شيئا لتصحيح الاختلالات الانتاجية الهيكلية . ونسبة الـ ٣٠ في المائة التي اقترحها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تصبح ١٥ في المائة فقط إذا أخذت في الاعتبار نتائج السياسات المنفذة منذ عام ١٩٨٦ . وقد أوضحت مجموعة كيرنز أنها تعتبر هذه المقترحات غير ملائمة ولا يمكن أن تشكل أساسا للمفاوضات في بروكسل .

٣٢ - ومتى اختتمت جولة أوروغواي يجب على البلدان النامية ألا تقبل إرغامها على الاعتماد على الإعانات التي تقدم كإحسان في حين يمكن أن يساعدها إصلاح التجارة الزراعية على تحقيق قدر أكبر من الرخاء الاقتصادي . كما لن يكون مقبولا ألا تطبق قواعد وأنظمة مجموعة "غات" على الزراعة ، في حين أن هذه القواعد والانظمة مقبولة تماما فيما يتعلق بالسلع الصناعية ومكنت فعلا نمو البلدان التي كانت تعارض تنظيم الزراعة من تحقيق رخاء اقتصادي كبير . كما لن يكون مقبولا لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تقدم ٣٤٥ بليونا من دولارات الولايات المتحدة في شكل حماية ومساعدة للزراعة كل عام ، وكثير منها لاهداف تشويه التجارة . والزراعة هي مفتاح نجاح جولة أوروغواي . ولتامين هذا النجاح يجب على عدة البلدان ، لاسيما البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أن تحسّن عروضها الزراعية . وإذا فشلت الجولة لن يغفر المجتمع الدولي بسهولة للمسؤولين عن هذا الفشل .

(السيد أوبراين ، نيوزيلندا)

٣٣ - وأعرب عن رغبته في تذكير أعضاء اللجنة الثانية بالمشاكل الخاصة التي تواجه البلدان النامية الجزرية . وقال إن كثير من جيران نيوزيلندا بلدان تنتمي الى هذه المجموعة . وقد رأست نيوزيلندا اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان النامية الجزرية والمنظمات المانحة الذي عقد في نيويورك في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وقال إن وفده يسترعي انتباه اللجنة الى تقرير الامين العام عن ذلك الاجتماع (A/45/453/Add.1) الذي يبين عددا من الاولويات المهمة للبلدان النامية الجزرية لشركائها في التنمية لاسيما فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية ودور المرأة في عملية التنمية . وأشار إلى أن المسائل المتعلقة بالنقل وأثر الهجرة وكثرة التعرض للكوارث الطبيعية والاعتماد على الاسواق الخارجية من المشاكل التي تعتبر محل اهتمام خاص من البلدان النامية الجزرية .

٣٤ - وقد سعى التقرير الى تحديد إطار جديد لمعالجة المشاكل التي تواجه هذه البلدان بهدف إيجاد سبل واقعية للتعاون لمساعدتها في حل هذه المشاكل . ومن بين المشاكل الرئيسية في هذا الصدد ارتفاع مستوى البحر نتيجة للتغير المناخي . وهي مشكلة ليس لهذه البلدان سيطرة عليها . وإن قدرة كثير من البلدان الجزرية على الاستمرار بل نفس بقائها ذاته معرض للخطر . وفي جلسة أمس ذكّر الامين العام للأونكتاد اللجنة بانه يجب على الدول الأعضاء في الامم المتحدة عند تنفيذ برامج التعاون أن تعالج آثار التغير المناخي . وأعرب عن تأييد نيوزيلندا الحازم لهذا الرأي .

٣٥ - السيد وون (المراقب عن جمهورية كوريا) : أكد أهمية اعتماد مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدا نموا لإعلان وبرنامج عمل باريس للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا في شهر أيلول/سبتمبر . وقال إن جمهورية كوريا قد نهضت من الدمار الذي خلفته الحرب لكي تنضم الى صفوف البلدان الحديثة التصنيع ، وأنها على استعداد لتقاسم خبرتها الإنمائية مع أقل البلدان نموا . وحيث أن ظروفها الاجتماعية الاقتصادية في المرحلة الاولى من التنمية كانت مشابهة لظروف البلدان النامية فإنها تأمل في أن تكون خبرتها الإنمائية ذات أهمية لأقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود لإنعاش نموها الاقتصادي .

٣٦ - منذ عام ١٩٦٥ أجرت الحكومة الكورية من أجل تقاسم خبرتها سلسلة من مشاريع التعاون التقني روعيت فيها بصورة خاصة احتياجات أقل البلدان نموا . وبحلول نهاية

(السيد وون ، المراقب عن جمهورية كوريا)

عام ١٩٨٩ كانت كوريا قد استقبلت نحو ٨٠٠ متدرب من أقل البلدان نموا درسوا في عدة مجالات ابتداء من تنمية التجارة والتخطيط الإنمائي إلى استراتيجية التنمية الريفية . علاوة على ذلك أوفد الى هذه البلدان أكثر من ٤٠ خبيرا تقنيا كوريا .

٣٧ - وكان وضع برنامج كوريا للمتطوعين الشباب في عام ١٩٩٠ واشتراك كوريا في برنامج متطوعي الامم المتحدة بداية مرحلة جديدة في تعاون كوريا مع البلدان النامية . وتعتبر كوريا أن هذين البرنامجين سيساعدا في زيادة تعزيز شراكة التنمية بين كوريا والبلدان النامية الاخرى ، لاسيما أقل البلدان نموا . وفي عام ١٩٨٧ ، قامت الحكومة الكورية بتقديم الدعم المالي الى البلدان النامية بإنشاء صندوق للتعاون الإنمائي الاقتصادي ، كما بذلت جهودا لتيسير الاستثمار الخارجي في أقل البلدان نموا . وينتظر أن يكون تزايد مستوى الاستثمار الكوري في هذه البلدان وسيلة فعالة للتعاون الإنمائي ، وأن يعود على الطرفين بفوائد .

٣٨ - كما نمي التعاون المالي على أساس متعدد الاطراف ، ولمساعدة البلدان النامية المنخفضة الدخل ، اشتركت الحكومة الكورية بنشاط في تقديم موارد مالية بشروط تساهلية الى عدة مؤسسات مالية دولية . وبلغ مجموع مساهمات كوريا في صندوق التنمية الآسيوي وصندوق التنمية الافريقي ورابطة التنمية الدولية ومرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي أكثر من ١٤٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة . وقال إن حكومته ستواصل زيادة جهودها بما يتناسب مع قدرتها الاقتصادية لمساعدة الجهود الإنمائية لاقل البلدان نموا .

٣٩ - وتعتبر كوريا أن وجود نظام تجاري عالمي حر أمر ضروري للنمو الاقتصادي الدولي بوجه عام ، وللتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، بوجه خاص . فالواقع هو أن قيام نظام تجاري حر متعدد الاطراف أمر ضروري لتنشيط التنمية الاقتصادية الدولية في التسعينات وما بعدها . وغني عن البيان ما لاختتام جولة أوروغواي بنجاح من أهمية في هذا الصدد .

٤٠ - وقال إن كوريا تعتبر مسألة التجارة الزراعية ذات أهمية خاصة . وقد قدمت قائمة عرضها الى أمانة مجموعة "غات" في الشهر الماضي ، للمساعدة على تقدم المفاوضات المتعلقة بالزراعة . وقال إن كوريا قد راعت في عرضها ما للزراعة من طبيعة خاصة والوضع الفريد الذي يواجه هذا القطاع في كوريا . وأردف قائلا إنه ينبغي

(السيد وون ، المراقب عن جمهورية كوريا)

أن يُكفل للبلدان النامية المستوردة ، مثل كوريا ، فترة سماح كافية للتكيف الهيكلي ، ومرونة فيما يتعلق بزيادات الاصلاح الجمركي والسياسة الداخلية . وبالروح التي سادت إعلان بونتا دل إستي تود كوريا أن تؤكد أن نتائج المفاوضات يجب أن تعبر عن المصالح المشروعة لكل من المشتركين بطريقة عادلة ومتوازنة ، وبذلك تكفل تنفيذها بالكامل من جانب جميع المشتركين .

٤١ - السيد أرسلانيان (البرازيل) : قال إنه ، على وجه التحديد ، ومع بداية تولي حكومة الرئيس فرناندو كوللور السلطة في البرازيل ، في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أعلن هذا البلد عن خطة اقتصادية جديدة هدفها الرئيسي هو استعادة المستويات الاستثمارية التاريخية ، وبالتالي التوصل إلى تحقيق نمو متواصل في الإنتاج الاقتصادي البرازيلي . وتتألف هذه الخطة من برنامج ثابت للاستقرار ، يهدف إلى تحقيق التخفيض السريع في معدلات التضخم ، ومن مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد وذلك من أجل زيادة فعاليته وإنتاجيته من خلال تحديث الإدارة العامة ، والانفتاح الاقتصادي على التجارة والاستثمارات الخارجية ، وتحرير الأسواق الداخلية .

٤٢ - ويختلف أساس السياسة الصناعية والتجارية الجديدة للحكومة البرازيلية الجديدة اختلافا بيّنا عن النموذج القديم لاستبدال الواردات ، الذي استنفذ أغراضه . والكلمات الرئيسية الشائعة اليوم هي التحرر والفعالية والتنافس . لقد تحرر النظام التجاري في البرازيل . وأُلغيت جميع أشكال الدعم المباشرة للصادرات ، في حين أصبح الحافز الرئيسي للمصدرين في الوقت الحاضر هو النظام الذي يتخذ طابع المبادلات العائمة ، الأمر الذي يعكس واقع السوق . وتغيرت تماما سياسة الواردات . وأُلغيت القيود الكمية الرئيسية ، بما في ذلك ، قائمة حظر الواردات التي تضم ١ ٣٠٠ منتج فضلا عن حصص الاستيراد ، واستعادة الضرائب الجمركية دورها الاساسي في تحديد مستوى الحماية الداخلية . كذلك ، يجرى الآن تطبيق إصلاح ضريبي لتخفيض متوسط الحقوق الضريبية من ٣٧ في المائة في الوقت الراهن إلى ٢٠ في المائة بالنسبة للعام ١٩٩٤ . واعتبارا من الآن ، لن تحاول البرازيل تحقيق أي فائض في الميزان التجاري من خلال تخفيض الواردات بل ترغب في زيادة تجارة الاستيراد والتصدير ، بحيث يتم الحصول على هذا الفائض بالطريق الطبيعي .

٤٣ - وفيما يتعلق بالمفاوضات الجارية في اجتماع مائدة أوروغواي المستديرة ، ألفت البرازيل بعض التدابير الضريبية بوصفها جزءا من مقترحها المبدئي في تلك

(السيد أرسلانيان ، البرازيل)

المفاوضات . ويمكن مواصلة بذل ذلك الجهد في سبيل التحرر فقط على أساس العروض الإيجابية المقدمة من الشركات التجارية في البرازيل ، والتطور المواتي للتجارة الخارجية ، وتحسين ميزان المدفوعات ، الذي سيعتمد في جزء كبير منه على تحقيق حل ملائم أثناء المفاوضات المتعلقة بالديون . وسيعتمد الإسهام النهائي المقدم من البرازيل في المفاوضات المتعلقة بالضرائب على إتاحة الفرص الحقيقية للوصول إلى السوق ، بما في ذلك إلغاء التدرج الضريبي فيما يتصل بمنتجات التصدير .

٤٤ - وفي المفاوضات المتعلقة بالزراعة ، يؤيد البرازيل فكرة القيام بتخفيض كبير في أشكال الدعم المقدمة للتصدير وإلغائها بشكل نهائي . وينبغي تحقيق هذا الهدف عن طريق التدابير المباشرة ، ولا يمكن الافتراض بأن هذا سيتأتى عن طريق إصلاحات أخرى في القطاع الزراعي . ويتعين رفض مبدأ إعادة التوازن ، نظرا لأن من شأنه أن ينخر في جسم المنافع الناجمة من عملية التحرّر . كما ينبغي أن يشمل الاتفاق جميع المنتجات الزراعية ، وينبغي أيضا الاعتراف بشكل واضح باحتياجات البلدان النامية ، وبصفة خاصة تلك الاحتياجات التي تتصل بالتنمية الإقليمية والاجتماعية . وفيما يتعلق بالمفاوضات المتصلة بالمنسوجات ، ترى البرازيل أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن إدماج هذا القطاع في مجموعة "غات" (مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) ، ستقف عقبات خطيرة في مواجهة إمكانية التقدم في هذا القطاع ، الذي يكتسب أهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية .

٤٥ - وفيما يتعلق بالضمانات ، توصي البرازيل بوضع اتفاق شامل تتضح فيه معايير واضحة للاستخدام المشروع للتدابير الرامية إلى تعزيز استرجاع الصناعات المنكوبة بزيادات ضخمة وفجائية من الواردات التنافسية . كما ينبغي عدم الموافقة على ما يحدث الانحرافات عن مبدأ الدولة المتمتعة بالافضلية ، هذه الانحرافات المتمثلة في التطبيق الانتقائي للضمانات ، الذي يكفل بموجبه تطبيق الضمانات على نحو يتمشى مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومع مصالح البلدان ، في تحقيق نظام متعدد الأطراف أكثر ثباتا . وينبغي لتدابير المنطقة الرمادية القائمة أن تنهي نفسها بنفسها تدريجيا وفقا لجدول زمني متفق عليه .

٤٦ - وفيما يتعلق بمواد الاتفاق العام ، توصي البرازيل بوضع اتفاق نهائي لتحويل الاتفاق العام إلى مجموعة دائمة وفعالة من القواعد المتعددة الأطراف بشأن التجارة الدولية عن طريق رفض جميع الأطراف المتعاقدة في بروتوكول التطبيق المؤقت للاتفاق

(السيد أرملانيان ، البرازيل)

العام ، وتدمج البرازيل بهذه الطريقة ، وبشكل كامل ، الاتفاق العام في تشريعات البلد الداخلية . وينبغي كفالة الحفاظ على الاحكام الحالية الواردة في الفقرة باء من المادة الثالثة عشرة للاتفاق العام ، وهي الاحكام التي تراعي مشاكل ميزان المدفوعات ، نظرا لان هذه الاحكام تعتبر جزءا أساسيا من التوازن بين الحقوق والواجبات التي تتعلق بالبلدان النامية بموجب الاتفاق العام . وفيما يخص البرازيل ، فإن المرونة التي توفرها هذه المادة في الوقت الحاضر أكثر أهمية إذا أخذ في الاعتبار الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الذي يضطلع البلد بتشكيله .

٤٧ - وفيما يتعلق بأشكال الدعم والتدابير التعويضية المختلفة ، ترى البرازيل انه ينبغي للقواعد التي يجري إعدادها أن تضمن لمختلف البلدان إمكانية استخدام تدابير تعويضية لحماية الإنتاج الداخلي عن طريق تطبيق الحقوق العادلة والقواعد الإجرائية التي لا تشكل حواجز غير ضريبية ، وأن تقر في الوقت ذاته آلية عادلة وفعالة لحل الخلافات . وفيما يتعلق بالتدابير المتصلة بالاستثمارات ، يعترف البرازيل بالدور الهام الذي تسهم به الاستثمارات الاجنبية في عملية التنمية . ومع ذلك ، فإنه يرى أن النظم الجديدة المحتمل صدورها عن مجموعة "غات" ينبغي الا تهتم فقط بالتدابير المتعلقة بالاستثمارات ، بل أيضا بآثارها السلبية المحتملة على التجارة الدولية .

٤٨ - وفيما يتصل بالجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ، يكفي أن نعرف مدى التزام البرازيل باتفاقيتي باريس وبرن بوصفهما مكين مخصصين لحماية حقوق الملكية الفكرية . ومع ذلك ، وعلى أساس من الروح البناءة ، وافقت البرازيل على أن تنظر ، أثناء اجتماع مائدة أوروغواي المستديرة ، في القواعد والمبادئ المتعلقة بتلك المسألة ، مع الاحتفاظ بحقوقها فيما يتصل بنتائج المفاوضات . وما زال البرازيل يساوره القلق إزاء الإصرار الذي تدافع بعض البلدان بموجبه عن إدماج بعض الجوانب الفنية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في مجموعة "غات" .

٤٩ - وفيما يتصل بتجارة الخدمات ، يتلخص رأي البرازيل في أن المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة هي أكثر المسائل تقدما في مائدة أوروغواي المستديرة . والبرازيل مقتنعة بأن درجة كبيرة من التحرر في مجال تجارة الخدمات ستكون مفيدة بالنسبة لجميع البلدان ، بشرط أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية ومصالحها .

(السيد أرملانيان ، البرازيل)

٥٠ - وترى البرازيل أنه ينبغي أن تستمر قاعدة المفاوضات في مائدة أوروغواي المستديرة هي إعلان بونتا دل إسته بشأن المال والمالية والتجارة والتنمية . ويجب عدم قبول أن تنشأ من احترام مصالح البعض عقبات إضافية في عملية المباحثات المعقدة بالفعل . وتضطلع البرازيل بدور نشط وبناء في اجتماع مائدة أوروغواي المستديرة على أساس التزامها بإنجاح هذا الاجتماع ، وتأمل أن يتسم نظام التجارة المتعدد الأطراف بمزيد من القوة في نظمه ومعاييره ، حتى يتسنى له تجاوز التهديدات الناشئة من الأحادية ومن انتشار تدابير المنطقة الرمادية .

٥١ - السيد كنغ (ترينيداد وتوباغو) : قال إنه يؤيد الإعلان الصادر عن رئيس مجموعة الـ ٧٧ بشأن البند ٧٩ من جدول الأعمال . وبعد أن أشار إلى مسألة البلدان الجزرية النامية ، قال إن الاقتصاد التقليدي ما زال يقيس وقع التنمية وفقا لمعدل النمو في الدخل الوطني ، والمحوّل لأغراض المقارنة حسب الإنتاج المحلي الصافي للفرد . ويعتبر هذا النظام غير كامل ، ولا يوضح توزيع تكاليف وفوائد النتائج الاقتصادية ، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الصغيرة . لذلك ينبغي استكمال هذا المفهوم بمعايير تركز على التنمية بوصفها عملية متعددة الأبعاد ، مركزها الإنسان ، وتحسين حياة هذا الإنسان من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

٥٢ - وفي البلدان الجزرية النامية ، تكون التكلفة حسب الفرد ، في مجال التنمية والمحافظة على الهيكل الأساسي مرتفعة نسبيا ، بل أيضا في دول الجزر الأرخبيلية نظرا لضرورة مضاعفة عدد الموانئ والمطارات ، مما يحتاج إلى نفقات رأسمالية كبيرة . ولا يحدث دائما إبراز لهذه القيود عندما يكون الاعتماد بصفة دائمة على الناتج المحلي الصافي ، بوصفه المقياس الرئيسي للنمو الاقتصادي ، دون توجيه الاهتمام اللازم إلى مجالات مثل الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي .

٥٣ - وفي بعض البلدان مثل ترينيداد وتوباغو لا تكفل السوق الداخلية الصغيرة تحقيق الفوائد الناجمة من وفورات الإنتاج الكبير . وتتعثر الأنشطة الموجهة نحو الأسواق الخارجية في مواجهة المشاعر الحمائية لدى الشمال ، والحواجز التجارية ، والتجارة الموجهة التي تحول دون تحقيق الفوائد الطويلة الأجل المرتقبة بالنسبة للتنوع والتكيف الهيكلي ، اللذين تحققا بتكلفة اجتماعية كبيرة خلال العقد الأخير .

(السيد كنغ ، ترينيداد وتوباغو)

٥٤ - ويتعين على بلد صغير نام أن يواجه الحقيقة الرامية إلى ضرورة تركيز الإنتاج في عدد محدود من السلع . ومن ثم تؤدي التقلبات الطارئة على أية سلعة إلى تغييرات كبيرة في النتائج الاقتصادية القصيرة الأجل . ولهذا تصبح العقبات التي تعوق التجارة ضارة ، بصفة خاصة ، للبلدان الجزرية النامية .

٥٥ - وهناك عنصر حاسم ينبغي مواجهته وهو تيار الموارد المالية المقدمة كمنح ، وهو تيار هام للغاية بالنسبة للبلدان الجزرية النامية . وقد شهد كثير من هذه البلدان مخرجا صافيا للموارد الطويلة الأجل ، تصحبه في بعض الحالات اقتصادات منكمشة تفقد الكثير من الوظائف وينخفض فيها مستوى المعيشة ، جنبا إلى جنب مع أقل قدرة متوفرة لدى الحكومات لتوفير شبكة من الضمان الاجتماعي لقاعدة الدخول المخفضة ، لذلك ، ينبغي مواجهة مسألة عبء الديون الخارجية ، التي تعتبر السبب الأساسي للتحويل الصافي للموارد .

٥٦ - ووفقا للقرار ١٨٩/٢٣ ، وعملا بإعلان دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة الذي يرد فيه أنه ينبغي النظر في المشاكل والاحتياجات الخاصة المتعلقة بتنمية البلدان الجزرية النامية ، نظر اجتماع الخبراء الحكوميين المعنيين بالبلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة في الحالة الخاصة للبلدان الجزرية النامية ، في حزيران/يونيه ١٩٩٠ في نيويورك . وفي هذا الاجتماع تمت الموافقة بالإجماع على وضع إطار استراتيجي لهذه البلدان ، ويأمل وفد ترينيداد وتوباغو أن تؤيد الجمعية العامة هذا الإطار في الدورة الحالية .

٥٧ - وفي الأمم المتحدة ، تتركز برامج الأنشطة المتعلقة بالبلدان الجزرية النامية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذي تقع عليه مسؤولية خاصة في تفسير وتطبيق الولايات المعهود بها للجمعية العامة . ويرى وفد ترينيداد وتوباغو أن الطريقة التي عولجت بها مسألة البلدان الجزرية النامية في الأمم المتحدة ليست مرضية ، وليست كذلك أيضا نوعية الوثائق المقدمة للدراسة كل سنتين . لذلك ، يرحب الوفد مع الارتياح بعقد الاجتماع الحكومي الدولي ، في حزيران/يونيه من السنة الحالية ، ويأمل أن ينشأ عهد جديد يُراعى فيه النظر في هذا البند من بنود جدول الأعمال .

(السيد كنغ ، ترينيداد وتوباغو)

٥٨ - وواصل قائلا إن وفد إندونيسيا يفهم الصعوبات التي تواجه الامم المتحدة عند توسيع نطاق أعمالها ، نظرا للتقييدات الواردة في الميزانية العادية ولتطبيق التوصية ١٥ الصادرة عن مجموعة الـ ١٨ . ومع ذلك ، فإنه ينبغي لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، رغم هذه التقييدات ، أن يعتمد تدابير ترمي إلى النهوض بأعمال موضوعية عن البلدان الجزرية النامية ، وفي البرنامج ١٥ من الخطة المتوسطة الاجل (البرامج المتعلقة بأقل البلدان نموا ، والبلدان النامية الداخلية ، والبلدان النامية الجزرية ، والبرامج الخاصة) تجمعت مسائل مختلفة وغير مرتبطة ، بطريقة غير مرضية .

٥٩ - وقد يكون من الافضل أن ينقسم البرنامج ١٥ إلى أربعة برامج فرعية منفصلة للنظر في كل مسألة من المسائل . وفي إطار هذا الهيكل ربما كان من الممكن أن يحصل البرنامج الفرعي المتعلق بأقل البلدان نموا على الاولوية القصوى . وفي حالة عدم تنقيح البرنامج ١٥ ، سيصر وفد إندونيسيا على أن يتخذ مؤتمر الامم المتحدة التدابير الداخلية الملائمة لتامين إمكانية الاضطلاع بالاعمال الموضوعية بشأن البلدان الجزرية في أمانته العامة . وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي تزويد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بالموارد المالية والموظفين اللازمين للنهوض بهذه المهام .

٦٠ - السيد هيرناندير (شيلي) : قال إن اللجنة الثانية ، وقد بقي ثلاثة أسابيع على انتهاء جولة أورغواي ، تناقش مجددا مسألة التجارة الدولية الهامة التي تشكل إحدى النقاط المحورية للاقتصاد العالمي . ولا ريب في أن هنالك صلة وثيقة بين التجارة والتمويل : فتقلبات أسعار الصرف ، مثلا ، توجد جوانب خلل كبيرة تقضي على المزايا النسبية وتؤثر سلبيا على سياسات الاستثمار الطويلة الاجل . والنتيجة هي الضغوط الحمائية ، والحواجز التي تعوق التجارة ، والحوافز التي تقدم للصناعات غير القادرة على المنافسة ، وإغلاق الاسواق ، مما يؤدي بدوره إلى الإمعان في إعاقة نمو البلدان النامية وقدرتها على خدمة الدين ويستنفد قدرة هذه البلدان على تلبية احتياجاتها من الواردات بما يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي .

٦١ - واستطرد قائلا إنه بالنظر إلى ما تقدم ، لابد من وضع سياسات اقتصادية كلية تفضي إلى تنمية اقتصادية ثابتة واستقراء نهج تحرير التجارة بحيث يصبح أداة لاتساع الاقتصاد العالمي . وبدلا من ذلك ، شهدت الثمانينيات فترة انحطاط في تحرير التجارة حيث قامت الحكومات ، التي كانت تلتزم فلسفيا بالحرية والسياسات المتحررة . باغلاق

(السيد هيرناندير ، شيلي)

أسواقها تدريجيا ولكن بصورة حازمة ، مما أدى إلى وجود نوع من المركنتيلية الجديدة يتنافى ومبادئها وممارساتها التقليدية . وهذه الحكومات بالذات هي التي سعت إلى إقناع البلدان النامية بالمنافع التي يعود بها نظام التجارة المفتوحة على الجميع ، وما أن حصل التكيف بكل ما ترتب عليه من نتائج اجتماعية حتى قامت هذه البلدان على نحو متناقض بإغلاق أسواقها بإحكام ، متجاهلة النصيحة التي قدمتها هي بنفسها .

٦٢ - وقد استمر في حديثه قائلا إن بلده قد حقق تحولا عميقا في اقتصاده لا يزال مستمرا حتى الآن ، بغية فتحه على العالم من خلال تحرير التجارة بشكل ملموس وإزالة الحواجز غير التعريفية والقرارات الإدارية التي تعوق التجارة . وقد تم تحرير نظام الاستثمارات الاجنبية ، ومجال الخدمات ، والنقل بشكل خاص ، والاتصالات والخدمات المالية ، وبدأت مراجعة تشريعات الملكية الفكرية . .

٦٣ - وواصل حديثه قائلا إن الرد على عملية الانفتاح هذه قد جاء في هيئة جهد ثابت لمنع المنتجات الشيلية من دخول الأسواق الدولية الكبرى ، وذلك من خلال إصدار قرارات إدارية كتلك المسماة ب "أوامر التسويق" ، وأنظمة تتعلق بالصحة النباتية ، وقواعد لمراقبة الجودة وتدابير أخرى سواها . وقد استخدم مفهوم الأمن القومي إلى حد تبرير اتخاذ تدابير من جانب واحد عادت على شيلي بخسارة تقارب ٣٠٠ مليون دولار . وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من سياسة التجارة الحرة التي ينتهجها بلده بثبات ، فإنه لايزال غير قادر على المشاركة في نظام الافضليات المعمم لأحد أكبر شركائه التجاريين .

٦٤ - واستمر في حديثه قائلا إنه ربما كان أخطر تطور هو إحداث تغييرات ثابتة ومتكررة في القواعد المعتمدة للعبة ، بحيث أنشئت آليات جديدة لإبطال البحث عن مزايا نسبية تتيح لبلده توسيع خياراته التجارية ، ولو أن الدول الصناعية الكبرى كانت حتى وقت قريب تنتقد عدم وجود قواعد ثابتة لدى البلدان النامية لتيسير التجارة والاستثمار الطويل الأجل .

٦٥ - واستطرد قائلا إنه مع أنه صحيح أن الاقتصاد العالمي آخذ في الاتساع فإن هذا الاتساع يتسم في البلدان النامية بطابع الشرود والهامشية ، وذلك بسبب وجود وسائل كالقيود الطوعية على الصادرات ، التي ليست طوعية بأي شكل من الأشكال ، والترتيبات السوقية المنهجية بشأن المنسوجات والمنتجات الزراعية والصلب والأحذية والمنتجات

(السيد هيرنانديز ، شيلي)

الالكترونية والسيارات وسواها ، مما يؤدي إلى وجود نظام منهك من الحمائية المدارة . والبلدان النامية هي التي تعاني في آثار هذا الاتجاه ، وتتجاوز تكلفة الحمائية في العديد من هذه البلدان ما تتلقاه من مساعدة اقتصادية .

٦٦ - وقال إن كل ما وصفه حتى الآن يحدث خارج إطار مجموعة "الغات" ، وهي مؤسسة تقف الآن على مفترق طرق لأن قدرتها على إدارة العلاقات التجارية الدولية قد تدنت خلال العقد الذي شارف لتوه على الانتهاء ، مما أدى إلى العودة إلى نظام الثنائية والقطاعية في الشؤون التجارية . وأضاف أن مبادئ وقواعد "الغات" هي صالحة بالكامل اليوم وقد انخرطت "الغات" ، في ظل ظروف بعيدة عن أن تكون مثالية ، في أكثر جولات المفاوضات التجارية طموحا منذ إنشائها ، وهي جولة تجاوز نطاقها المسائل التقليدية ليشمل مسائل جديدة مثل الاستثمار الأجنبي ، وتطوير تكنولوجيا جديدة ، والملكية الفكرية والخدمات .

٦٧ - وأضاف أن جولة أوروغواي لها أهمية بالغة بالنظر إلى حجم المشاكل القائمة والتوقعات التي ولدتها ، لاسيما فيما يتعلق بفتح الأسواق التقليدية التي لم تُغطّها مجموعة "الغات" ، كما في حالة التجارة الزراعية ؛ وهي بذلك كانت جولة فريدة . وحساب الميزانية العامة لا يبعث حتى الآن على التفاؤل ، فعلى الرغم من حصول تقدم في العديد من المجالات الهامة ، لم تشهد المجالات الأخرى حركة ايجابية تذكر . وقد صرحت مجموعة "كيرنز" في بيان ألقته في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر أن المفاوضات الزراعية تمر بأزمة وأن مسؤولية هذه الأزمة تقع على الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ودوله الأعضاء وحدها .

٦٨ - واستمر في حديثه قائلا إنه قد تكون أخطر مشكلة تؤثر في جولة أوروغواي هي أن توقعات البلدان الأعضاء ، لا سيما فيما يتعلق بإزالة العراقيل التي تعترض الوصول إلى الأسواق كنتيجة لإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف ، لن تتحقق . فقد حاولت البلدان الصناعية أن تركز على وضع أنظمة لمجالات جديدة تستطيع أن تفرض فيها التزامات جديدة على البلدان النامية دون تقديم تنازلات نسبية بشأن الوصول إلى الأسواق .

٦٩ - وأردف قائلا إنه سوف يكون من المؤسف أن تكون تلك هي نتيجة جولة أوروغواي ، إذ أن من شأن ذلك أن يضع الأسس لنظام غريب من التجارة العالمية المرتكزة على الملكية الفكرية ، وتطوير التكنولوجيا وتوسيع الخدمات ، حيث تتمتع البلدان

(السيد هيرناندين ، شيلي)

الصناعية باكبر المزايا النسبية ، في حين تظل الجوانب التقليدية للتجارة ، التي تتزايد قدرات البلدان النامية بالنسبة لها ، خاضعة لنفس المعاملة التي كانت تخضع لها قبل جولة أورغواي ، وهي معاملة ابتُكرت هذه العملية التفاوضية أصلا لتغييرها نحو الأفضل .

٧٠ - وقال إن وفده يأمل في أن يتسنى للاجتماع الوزاري في بروكسل أن يخرج بوثيقة تعطي مادة لإعلان "بونتا ديل إستة" . وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم جولة أوروغواي لضمان تقارب أساسي في مجالي الاقتصاد والتجارة يشبه الانفراج السياسي الذي يشهده العالم ، وينبغي بالضرورة ، أن يكون هذا بمثابة مثال فيما يتعلق بالمشاكل التي ليست فيما يبدو قابلة للحل . وأضاف أن وفده مقتنع بمزايا وجود نظام نزيه للتجارة الدولية ينطوي على منافسة شريفة ويخضع لقواعد واضحة ودائمة تشجع تطوير الميزات النسبية والاستثمار الطويل الأجل ؛ وهذا الهدف أهم من المصالح الخاصة والقطاعية لبلدان بمفردها ويعتبر هدفا ينبغي أن يتطلع المجتمع الدولي إليه .

٧١ - السيد سياهبيري (اندونيسيا) : قال إن بداية التسعينات شهدت تغيرات تاريخية ملحوظة ، وذات أبعاد لم يسبق لها مثيل ، تتسم بالقوى التكاملية الهائلة للاقليمية والعالمية . وأضاف أن التقدم المحرز في اتجاه إنشاء سوق واحدة في الاتحاد الاوروبي بحلول عام ١٩٩٣ وفي الاتفاق التجاري المعقود بين الولايات المتحدة وكندا ، بالاضافة إلى توحيد المانيا ، يثير تحديات جديدة ويتيح فرصا جديدة أمام البلدان النامية . وقال إن هناك عاملا آخر هو اكتساب الاقتصاد العالمي لطابع الشمولية العالمية نتيجة لاندماج الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية فيه ، كما أن إضفاء طابع الشمولية على الأنشطة الاقتصادية والابتكارات السريعة في العلم والتكنولوجيا ، والثورة في مجال الاتصالات وبروز مراكز اقتصادية جديدة وقوية ، قد أحدثت جميعها تغييرات جذرية في أنماط الانتاج والاستهلاك والتجارة وأدت إلى تحولات رئيسية في الميزة النسبية .

٧٢ - ومضى قائلا إن نتيجة اجتماع مجلس التجارة والتنمية هي موضع اهتمام خاص لدى وفده . وفيما يتعلق بقرار المجلس بشأن الترابط بين مشاكل التجارة والتنمية والمالية والنظام النقدي الدولي ، لابد من تحسين التعاون الدولي واستعادة نهج طويل الأجل إزاء التنمية يتجاوز التكيف القصير الاجل . وذكر انه بالنظر إلى التكافل المتزايد بين البلدان وترابط مختلف المسائل يؤيد وفده تأييدا كاملا قرار المجلس بدعوة الحكومات والمؤسسات الدولية المختصة إلى دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية عن طريق تزويدها بموارد إضافية ومواصلة معالجة مشكلة الديون .

(السيد سياهبيري ، اندونيسيا)

٧٣ - وقال إن بلده يعتقد أن اتباع نهج متكامل إزاء البيئة والتنمية له مغزى بعيد المدى في تحقيق النمو الاقتصادي الدولي ومعالجة أسباب الفقر والتدهور البيئي . وأضاف أنه لذلك ينبغي أن يعمل الأونكتاد على ادماج ذلك الهدف في جميع مجالات عمله . ومن الضروري في الوقت نفسه ضمان ألا تصبح البيئة ذريعة أخرى للمشروطية في المساعدة الإنمائية .

٧٤ - وتابع حديثه قائلا إنه في سبيل إيجاد مناخ خارجي يساعد على التنمية ، يتعين تعزيز التعاون في عدة مجالات . فعلى سبيل المثال ، سوف يكون من الضروري لجميع الأطراف المعنية أن تتخذ إجراءات تصحيحية مشتركة كما في حالة السلع الأساسية التي تعتبر أحد العناصر الرئيسية للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية والتي لا تزال أسعارها متدنية للغاية . وقال إنه يمكن تيسير هذه العملية عن طريق الاستخدام المناسب للصندوق المشترك بهدف النهوض بالسلع الأساسية والتنويع والتسويق والتجهيز والتوزيع . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تدعم هذه المساعي .

٧٥ - ومضى في حديثه قائلا إنه حدثت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بأزمة الدين . فقمة تورونتو ، مثلا ، قررت تخفيض المبلغ الأصلي للديون الرسمية للبلدان الأدنى دخلا أو الفائدة على هذه الديون . وعلاوة على ذلك ، فقد أقرت خطة "بريدي" بالحاجة إلى تخفيض ديون البلدان المتوسطة الدخل للمصارف التجارية . وينبغي أن يذكر أيضا قرار المجلس بمساعدة البلدان المدينة التي كانت تفي بخدمة ديونها بصورة ثابتة . واتخذت أيضا مبادرات أخرى في هذه المسألة إلاّ أن أيا منها لم يوفر حلا نهائيا لأزمة الديون .

٧٦ - وفي ختام كلمته ، قال إنه ينبغي أن تكون التجارة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة هي المحرك الرئيسي للنمو والتنمية في البلدان النامية . وأعرب عن الأمل في أن يعالج الأونكتاد الثامن الحاجة إلى تشجيع التعاون الدولي وفي أن تتكلل جولة أوروغواي بالنجاح . واستدرك قائلا إن الشروط التي تعلقها بعض البلدان المتقدمة النمو على إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية وعلى تجارة المنتجات المدارية لا تزال ، مع ذلك ، مصدرا للقلق . وينبغي تقديم مزيد من العروض البناءة في قطاع التجارة الزراعية تمشيا مع تفاهم "بونتا ديل إستة" .

٧٧ - تولى الرئاسة السيد أمازيان (المغرب) ، (نائب الرئيس) .

مشروع القرار A/C.2/45/L.47 المعنون "السلع الاساسية"

٧٨ - السيد أوسيو (بوليفيا) : قدم مشروع القرار A/C.2/45/L.47 باسم مجموعة الـ ٧٧ وأوجز محتوياته لعلم اللجنة .

٧٩ - استأنف الرئاسة السيد باباداتوس (اليونان) .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠